مجلس الوزراء في اجتماعه أمس برئاسة باسندوة:

إقرار مشروع القرار الخاص بآلية تحصيل وتوزيع زكاة المؤسسات والشركات

الموافقة على توريد (3 ٪) من مبيعات الديزل والبترول إلى صندوق صيانة الطرق

صنعاء / سبأ:

ناقش مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة مشروع القرار الخاص بآلية تحصيل وتوزيع زكاة المؤسسات والشركات العامة والمختلطة والخاصة الممتد نشاطها إلى أكثر من وحدة إدارية.

وأوضحت المذكرة الإيضاحية لمشروع القرار المقدم من وزير الإدارة المحلية أن مشكلة زكاة الشركات والمؤسسات والبنوك وما في حكمها ممن يملكون فروعاً في أكثر من وحدة إدارية ظهرت بعد صدور قانون السلطة المحلية رقم 4 لعام 2000م، والذي أكد ضمن مواده على اعتبار الزكاة بجميع أنواعها موارد محلية ومشتركة بنسبة 50 بالمائة لكل منهما، ما جعل الوحدات الإدارية تعتبر أن على جميع الأنشطة المتواجدة في نطاقها دفع زكاتها لديها بما في ذلك الفروع التي تقع مراكزها الرئيسية في وحدة إدارية أخرى، وفي ذات الوقت يعتقد المزكي- ويؤيده في ذلك أسس محاسبة الزكاة- ان رأس ماله واحد وأن المحاسبة يجب أن تتم في مركزه الرئيسي فقط.

وبينت أن ذلك التنازع سبب للمزكي كثيراً من المشقة والمضايقات.

وأكد مشروع القرار الذي سيصدر من رئيس مجلس الوزراء على وجوب أن تتم المحاسبة في المركز الرئيسي ثم التوريد بالتالي للوحدات الإدارية المتواجد بها المركز أو المتواجدة في نطاقها الفروع بحيث تأخذ كل وحدة إدارية حصتها من موارد الزكاة، مع مراعاة اختلاف حجم المركز عن الفروع.

ولفتت المذكرة الإيضاحية إلى الأهداف المرجوة من مشروع القرار والمتمثلة في تحقيق عدالة توزيع الموارد وتشجيع الاستثمار من خلال حل بعض الإشكالات الطاردة للاستثمار، ومنها تعدد المطالبات كالإشكال القائم بشان زكاة كبار المكلفين وما يسببه تعدد المطالبات من إرهاق للمزكي المستثمر، وتشجيعهم على الدفع وفقا للأسس الشرعية التي تراعي تحديد المسئولين عن التحصيل وعدم تنازع الاختصاصات بين الوحدات الإدارية وتوضيح واجبات المكلف ومسؤوليات الدولة تجاهه، إضافة إلى الحد من تهرب المزكين عن أداء زكاتهم.

وأقر مجلس الوزراء مشروع القرار .. وكلف وزير الشئون القانونية بمراجعته بصيغته النهائية والتأكد من عدم تعارضه مع التشريعات والقوانين النافذة وفي مقدمتها قانون السلطة المحلية.

كما أقر المجلس مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بشان إعادة توزيع حصص العمال، وأحال المشروع إلى وزير الشئون القانونية لمراجعة صياغته النهائية من الناحية القانونية والتشريعية لضمان عدم تعارضه مع التشريعات والقوانين النافذة.

وحدد مشروع القرار المقدم من وزير الإدارة المحلية نسبة العمال بواقع 12 بالمائة لجميع أنواع الزكاة باستثناء زكاة المؤسسات والبنوك وما في حكمها التابعة للقطاعين العام والمختلط فتحدد بنسبة 4 بالمائة فقط، وذلك وفقا للنسب المعمول بها سابقا.. متضمناً إعادة لتوزيع حصة العاملين من العمال للشرائح المستفيدة وعلى النحو المبين في مشروع القرار، بالإضافة إلى إعادة توزيع حصة الوزارة في هذا الجانب.

وأشارت المذكرة الإيضاحية لمشروع القرار إلى انه تم رفع نسبة العاملين في إدارات الواجبات الزكوية بالمديريات ثم الإدارات العامة المشرفة باعتبارهم المعنيين بالمتابعة والتحصيل والإشراف، في حين ألغى ما يخص الوزارة من النسبة المستقطعة على زكاة عروض التجارة للأفراد وكذا الدخل والمستغلات وما في حكمهما لصالح هذه الإدارات .. مؤكدة أن مشروع القرار جاء شاملاً لكافة أوعية الزكاة ووفقا لقانون الزكاة رقم (2) لعام 1999م، بما يكفل تجاوز القصور الذي كان قائما في القرار الوزاري السابق والذي اقتصر على بعض الأوعية الزكوية مما ترك مجالات للاجتهاد عند احتساب هذه النسبة للأوعية الأخرى.

ووافق مجلس الوزراء على توريد ما نسبته 3 بالمائة من مبيعات الديزل والبترول لصالح صندوق صيانة الطرق وبما يمكنه من أداء مهامه في صيانة الطرق على الوجه الأمثل، وذلك بعد اطلاع المجلس على تقرير وزير الأشغال العامة والطرق بشان صندوق صيانة الطرق وحالة شبكة الطرق الإسفلتية ومتطلبات الصيانة.

وأكد المجلس على وزارة الإشغال العامة والطرق بالتنسيق مع وزارتي المالية والنفط والمعادن تنفيذ القرار وموافاة المجلس بنتائج ذلك.

وتضمن التقرير المهام التي يضطلع بها صندوق صيانة الطرق للحفاظ على شبكة الطرق والصعوبات التي يواجهها والناتجة عن تعثر تحصيل الموارد المحددة له وفقا لقانون إنشائه رقم (22) لسنة 1995م، ما أدى إلى عدم قدرته على تنفيذ خططه والقيام بأعمال الصيانة بمختلف أنواعها .. مشيرا إلى الوضع الحالي لشبكة الطرق والآثار المترتبة في حالة عدم التدخل في الوقت المناسب لإجراء عملية الصيانة بمختلف أنواعها.

وبين التقرير أن إجمالي حجم الاستثمارات في صيانة الطرق من التمويل الحكومي والذاتي بلغت 38 ملياراً و46 مليونا و628 ألف ريال في الفترة من 1996-2011م، تشمل الصيانة الروتينية والدورية والطارئة والوقائية، والسلامة المرورية على الطرق، فيما بلغ عدد المشاريع التي مولها الصندوق أكثر من 130 مشروع صيانة طريق أسفلتي وأكثر من 160 مشروع طريق ترابي.

وناقش مجلس الوزراء وضع الاقتصاد الوطني وأهمية وضع رؤية واستراتيجية اقتصادية مستقبلية تتضمن خططاً وبرامج مزمنة لما يجب أن يكون عليه الاقتصاد اليمني، وتحديد توجهاته الكفيلة بالاستفادة من كافة المزايا لبناء اقتصاد حقيقي يعتمد على مصادر متجددة.

وفوض المجلس بهذا الخصوص وزير الصناعة والتجارة لتشكيل فريق فني اقتصادي من المتخصصين وذوي الخبرة الاقتصادية لإعداد ووضع رؤية اقتصادية شاملة، بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية بما في ذلك القطاع الخاص.

واستعرض المجلس تقريراً حول المباني المدرسية المتضررة والمتعثرة والاحتياجات المطلوبة من المباني المدرسية لمواجهة النمو الطبيعي للسكان.

واشتمل التقرير المقدم من وزير التربية والتعليم على الأضرار التي لحقت بمؤسسات التعليم العام جراء الأحداث التي شهدتها اليمن العام الماضي.. مبينا أن الوزارة قامت بحصر الأضرار التي لحقت بالمنشآت التعليمية عبر مكاتب التربية بالمحافظات ووضع التقديرات لكلفة إعادة التأهيل والترميم وتوفير تجهيزات وأثاث بديلة عما تم تدميره أو نهبه.. لافتا إلى ان إجمالي عدد المدارس المتأثرة بالأحداث بلغ 902 مدرسة و20 مكتب تربية في 12 محافظة.

وأوضح التقرير أن 50 مدرسة موزعة على ثماني محافظات تعثر انجازها منذ سنوات عديدة وكان أهم أسباب التعثر تغيرات الأسعار التي حدثت عدة مرات ولم يتم معالجة وضع هذه المشاريع .. مؤكدا الحاجة إلى إنجاز مبان مدرسية جديدة للوفاء بالالتزامات تجاه تحقيق التعليم للجميع وإستراتيجية التعليم الأساسي ومواجهة النمو السكاني.

وأكد المجلس بهذا الخصوص على وزيري المالية والتخطيط والتعاون الدولي العمل على إيجاد الحلول المناسبة لتوفير التمويلات اللازمة لإصلاح المدارس المتضررة واستكمال المدارس المتعثرة، بالإضافة إلى بناء فصول دراسية جديدة لمواجهة النمو السكاني.

واطلع مجلس الوزراء على مشروع الإستراتيجية الوطنية للترويج للاستثمار المقدم من الهيئة العامة للاستثمار.

وأحال المجلس مشروع الإستراتيجية إلى مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار لمناقشتها وتحديث محتوياتها بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية والرفع إلى مجلس الوزراء بنتائج ذلك لاتخاذ ما يلزم.

وتهدف الإستراتيجية إلى تحديد الأولويات والاستراتيجيات من اجل تعزيز بيئة الأعمال في اليمن واستقطاب الاستثمار، وإزالة المعوقات وضمان سهولة تدفق الاستثمار ، إضافة إلى دعم الهيئة العامة للاستثمار في جهودها الحثيثة لجذب الاستثمارات وتحويلها إلى هيئة كاملة النمو للترويج والتسهيل للاستثمار.

وشملت الإستراتيجية التي أعدتها وكالة التنمية الدولية الايرلندية في العام 2009م بالتنسيق مع الوزارات والجهات المختصة عدداً من المكونات أبرزها إستراتيجية لإنشاء الشبكة الوطنية للترويج للاستثمار والاحتياجات التقنية لتنفيذها، ودراسة قطاعية للقطاعات الواعدة، إضافة إلى شروط مرجعية لتنفيذ برنامج بناء الصورة الايجابية وحملات التوعية المحلية لبناء ثقافة الاستثمار، والبناء المؤسسي للهيئة العامة للاستثمار.

وفيما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي اطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير الثروة السمكية حول زيارته لجمهورية مصر العربية خلال الفترة من 4-9 مارس الجاري للتباحث مع البنك الدولي بشان الخطة المستقبلية لتنفيذ مشروع الأسماك الخامس.

كما اطلع المجلس على تقرير وزير الداخلية عن مشاركته في أعمال الدورة التاسعة والعشرين لمجلس وزراء الداخلية العرب الذي عقد خلال الفترة من 14-15 مارس الجاري في الجمهورية التونسية.

مناقشة وضع الاقتصاد الوطني وتشكيل فريق لإعداد رؤية اقتصادية شاملة

في البيان الختامي للمؤتمر الوطني للمرأة

المطالبة بتحسين البيئة التشريعية والقانونية لضمان شراكة حقيقية للمرأة

صنعاء / بشير الحزمي:

أوصى المؤتمر الوطني للمرأة الذي اختتم أعماله يوم أمس بصنعاء بتحسين البيئة التشريعية والقانونية بما يضمن شراكة حقيقية للمرأة اليمنية في مختلف المجالات بعدالة وانصاف وتطبيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص تحقيقاً للمساهمة الفاعلة في العملية التنموية الشاملة كإجراءات وأولويات عاجلة في جميع لجان المرحلة الانتقالية وبصفة عاجلة وبنسبة لا تقل عن (30 ٪) وضمان نسبة (30 ٪) في الدستور القوانين لإشراك المرأة في جميع مواقع صنع القرار على مستوى سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية والمجالس المنتخبة وغير المنتخبة.

وطالب المؤتمر في توصياته التي تضمنها البيان الختامي للمؤتمر وتلاها وكيل وزارة حقوق الإنسان علي تيسير بحضور وزير الدولة عضو مجلس الوزراء حسن شرف الدين ورئيسة اللجنة الوطنية للمرأة إشراق الجديري ، بإدماج موازنة النوع الاجتماعي ضمن موازنة الدولة العامة على مستوى كل مؤسسة حكومية، وزيادة فرص استفادة المرأة من شبكة الأمان الاجتماعي والتمويل الأصغر، والعمل على رفع القدرة التنافسية للنساء وزيادة فرص تشغيل النساء في سوق العمل.

كما طالب المشاركون بدعم المؤسسات الشبابية السياسية سواء كانت رسمية أم أهلية وضرورة العمل على التنشئة السياسية في مراحل التعليم في المدارس وصولاً إلى الجامعات والمعاهد، وإدماج رؤى الشباب في العملية التنموية من خلال خطوات وإجراءات فعالة بناءً على استراتيجية جديدة للشباب بما يضمن إدماجهم في العمليات التنموية، السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

وأكد المؤتمر في توصياته ضرورة وضع آلية تنفيذية عبر لجنة متابعة برئاسة وزارة حقوق الإنسان واللجنة الوطنية للمرأة بالتنسيق مع الأطراف المعنية وفقا لشروط مرجعية واضحة لتنفيذ توصيات المؤتمر الوطني للمرأة بأسرع وقت ممكن لمتابعة التنفيذ، و رفع التوصيات الناتجة من المؤتمر الوطني للمرأة في أول اجتماع يعقده المجلس الأعلى للمرأة بصورة عاجلة.

وتضمنت توصيات المؤتمر الذي نظمته وزارة حقوق الإنسان واللجنة الوطنية للمرأة في الفترة 19-20مارس2012 تحت شعار (معاً في المسار ....معاً في صنع القرار) وبحضور ومشاركة فاعلة من جميع الأطياف السياسية ومنظمات المجتمع المدني وعدد كبير من الخبراء والناشطين الداعمين لقضايا المرأة مطالبة الحكومة اليمنية وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني بوضع البرامج الخاصة برفع الوعي المجتمعي بالآثار المدمرة للنزاعات المسلحة تجاه المرأة والطفل والأسرة.

ودعا المؤتمر في توصياته إلى وضع آلية فعالة للتواصل مع الأحزاب والحكومة ورئاسة الجمهورية ومجلس النواب والقوى الوطنية ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق المطالب والوقوف بقوة مع هذه المطالب ليتم الاستجابة لها وتنفيذها في الواقع.. مشدداً على ضرورة دعم النساء الريفيات العاملات في مجال الزراعة من خلال إنشاء صناديق لدعم احتياجاتهن.

وطالب المؤتمر في توصياته برفع الميزانية الحكومية المخصصة للخدمات الصحية للأمهات وحديثي الولادة والأطفال لخفض نسبة الوفيات والمراضة، ودعم المخصصات المالية لخدمات الطوارئ التوليدية والوليدية ودعم وسائل تنظيم الأسرة وخدماتها، وتوظيف القابلات والعاملات الصحيات بنسبة لا تقل عن (30٪) وخاصة في المناطق الريفية، والموافقة على مشروع قانون الأمومة المأمونة وتطبيق إجراءاته التنفيذية.

وكان المؤتمر قد ناقش على مدى يومين الموضوعات الهادفة إلى توحيد رؤى مختلف التيارات والتوجهات النسوية في إطار أولويات يجب كفالتها في لجان المرحلة الانتقالية والدستور والقوانين لتحقيقها على الواقع، داعين في ذلك مختلف أطياف الفعاليات السياسية والحكومة في الساحة الوطنية لتأييد ومناصرة تلك المطالب والعمل بآلية موحدة لدخول النساء إلى مؤتمر الحوار الوطني وضمان بيئة تشريعية تعزز وتكفل حماية حقوق المرأة وبما يحقق القضاء على كافة أشكال التمييز ضدها ويحقق العدالة والإنصاف وتكافؤ الفرص في جميع المجالات وفق آلية تنفيذية واضحة.

وأكد المؤتمر الوطني للمرأة في بيانه الختامي أن المرأة اليمنية قد تعرضت للتهميش والإقصاء وعدم تمكينها من كامل حقوقها لفترات طوال، بالرغم من نضالها لتحقق ما أمكن من تلك المطالب والحقوق. واليوم المرأة اليمنية مصممة على أن تواكب التغيير الذي كان لها الدور البارز والفعال في إحداثه، وتطالب باعتماد آلية تنفيذية واضحة تساعدها على دخول مؤتمر الحوار الوطني الشامل بما يضمن إشراكها في جميع لجانه، وكذا لجان المرحلة الانتقالية الثانية. كما أشارت إليه المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية بنسبة لا تقل عن (30 ٪)على أن ينص الدستور على ضمان شراكة المرأة في جميع مراكز صنع القرار وفي الهيئات المنتخبة وغير المنتخبة وفي جميع سلطات الدولة الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) بنسبة لا تقل عن (30 ٪) ، بالإضافة إلى تحقيق الضمان الكافي والحماية اللازمة لحقوق المرأة المتضررة والمنتهكة حقوقها جراء النزاعات المسلحة كجزء أساسي من تحقيق العدالة الانتقالية، بما يضمن الشراكة الفاعلة في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويكفل حقوقها وأهمها تنفيذ حق التعليم الإلزامي والمجاني والصحة العامة والصحة الإنجابية بشكل خاص، والإسهام في ترسيخ مبدأ الشفافية والنزاهة والعدالة التي تراعي ضرورة إدماج رؤى الشباب ومطالبهم وفقاً لمعايير الحكم الرشيد.

تفقد سير أعمال النظافة في مديرية المنصورة

محافظ عدن يلتقي المجلس الأعلى لأبناء وأهالي عدن

عدن / نبيل غالب :

التقى الأخ / المهندس وحيد رشد محافظ محافظة عدن صباح أمس بمكتبه أعضاء المجلس الأعلى لأبناء وأهالي عدن للتباحث معهم في عدد من القضايا التي تمر بها المحافظة في ظل الظروف الحالية الصعبة وللتعرف على جملة من القضايا الراهنة المطروحة خاصة فيما يتعلق بالجوانب الأمنية وصحة البيئة وقد تحدث في اللقاء العلامة مصطفى العيدروس رئيس المجلس منصب عدن منوهاً بالدور الذي يضطلع به المحافظ في متابعة قضايا المحافظة مؤكداً دعمه والمجلس لكل الخطوات التي سيتخذها بهدف حل قضايا ومشاكل المواطنين والمحافظة .

كما تحدث عدد من أعضاء المجلس حول عدة قضايا أهمها قضية المتنفسات في مديرية صيرة التي تم صرفها باسم الاستثمار بالإضافة إلى موضوعات أخرى تتعلق بالحفاظ على المباني والمواقع الأثرية بالمديرية.

الأخ المحافظ من جانبه دعا إلى أهمية العمل المشترك مع المجلس بما يحقق المصلحة العامة والتعاون مع كافة الجهات والاستفادة من المناخ الجديد لبناء عدن الجديدة في ضوء معطيات المبادرة الخليجية.

وكان الأخ المحافظ بمعية الأخ أحمد حامد لملس وعدد من المسؤولين في صندوق النظافة قد قاموا بجولة في عدد من شوارع المنصورة للمساهمة مع عمال النظافة في رفع مخلفات القمامة بهدف تشجيع المواطنين على القيام بدورهم في الحفاظ على نظافة البيئة.

الأخ المحافظة أعلن لوسائل الإعلام المحلية أن حملة النظافة في مديرية المنصورة ستبدأ يوم الاثنين القادم داعياً المواطنين وكافة فعاليات المجتمع المدني والجهات المعنية إلى المساهمة الفاعلة في حملة النظافة بعد التدهور الخطير الذي شهدته المحافظة في هذا الجانب وطالب بقية عمال النظافة المضربين عن العمل بالعودة إلى أعمالهم حيث ستقوم إدارة صندوق النظافة وتحسين المدينة بالنظر في تظلماتهم إن كانت صحيحة وبحسب القانون واللوائح المنظمة لوزارة العمل.

من جانبه أوضح الأخ أحمد حامد لملس مدير عام مديرية المنصورة أن المبادرة التي تمت صباح أمس هي بادرة من قيادة المديرية ومجلسها المحلي بالتعاون مع المواطنين والأهالي في المديرية للبدء بعملية نقل المخلفات تجنباً لانتشار الأمراض بعد أن وصلت أكوام القمامة إلى جميع الشوارع نتيجة لإضراب عمال النظافة وعبر عن أمله وتقديره للأهالي للقيام بالدور المنوط بهم للمساهمة في نظافة البيئة.

الدولة المدنية الديمقراطية في برامج ورؤى الأحزاب السياسية في ندوة فكرية بصنعاء

صنعاء / سبأ:

عقدت بمركز الدراسات والبحوث بصنعاء أمس الجلسة الأولى من حلقة نقاشية علمية بعنوان" الدولة المدنية الديمقراطية في برامج ورؤى الأحزاب السياسية اليمنية" نظمها منتدى الحوار الفكري وتنمية الحريات تحت شعار" الحوار الفكري والسياسي الحر سبيلنا لبناء الدولة المدنية الديمقراطية".

وفي الجلسة التي حضرها شاعر اليمن الكبير الدكتور عبدالعزيز المقالح رئيس مركز الدراسات والبحوث اليمني ورأسها الدكتور أحمد الصايدي ، أشار رئيس مجلس أمناء المنتدى الدكتور عبد الكريم قاسم دماج إلى أن الحلقة النقاشية تهدف الى إشراك كافة النخب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني في مناقشة أسس ومقومات بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة في الجمهورية اليمنية كونها عنوان وجوهر التغيير الديمقراطي السلمي المنشود في المجتمع .

وأكد أن المنتدى يسعى من خلال إقامة هذه الحلقة النقاشية إلى فتح المجال امام الباحثين والأكاديميين والمختصين من قيادات الأحزاب السياسية لوضع الرؤى والدراسات المعمقة والمستضيفة حول مفهوم وشكل الدولة اليمنية الديمقراطية المليبة لاحتياجات المواطنين وقيام الحكم الرشيد، وتأمين السلم الاجتماعي والاتجاه نحو التنمية الشاملة ووضع المقترحات والحلول لإيجاد نظام الحكم القادم، وذلك في إطار التهيئة والتمهيد والاستفادة من الخبرات المتراكمة للحوارات والنقاشات السابقة ووضعها ضمن برنامج الحوار الوطني القادم .

من جانبه استعرض عضو الأمانة العامة للحزب الاشتراكي اليمني حسن شكري الخطوات والإجراءات الممكنة لقيام دولة يمنية ديمقراطية وإعادة إصلاح مسار الوحدة .. مؤكداً أن استعادة الشراكة الوطنية ليمن الـ22 من مايو لا تتم إلا بوحدة فيدرالية برلمانية باعتبار الفيدرالية الحل الأنسب للنظام القائم حسب قوله.

فيما استعرض عضو الأمانة العامة للتجمع اليمني للإصلاح الدكتور محمد الأفندي دلالات الدولة المدنية الحديثة في رؤية الإصلاح الشامل لثورات الربيع العربي، مؤكداً أن مفهوم الدولة المدنية الحديثة هي (مدنية السلطة المتمثلة في إدارة الدولة لا ملكيتها وتفعيل سيادة القانون، ومدنية الشعب المتمثلة في أن الشعب مصدر السلطة والحاكم أجير عند الشعب وليس زعيماً، بالإضافة الى مدنية الأرض التي تقوم على علاقة المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين أو العرق او الجنس، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال التسامح والقبول بالآخر).

عضو اللجنة المركزية للتنظيم الوحدي الشعبي الناصري عبد الملك المخلافي أشار من جانبه إلى أهم القضايا التي يمكن ان تطرح وتناقش في الحوار الوطني القادم .. مؤكداً حاجتنا اليوم إلى توحيد الرؤى والجهود والأفكار وبلورتها لإيجاد منظومة شاملة لمفهوم الدولة الديمقراطية وفقاً لما جاء في وثيقة وبرنامج الإنقاذ الوطني لأحزاب اللقاء المشترك وإعادة بناء الدولة على أسس علمية بعيداً عن العصبوية والقبلية والعسكرية.

وأوضح المخلافي أن حل المشاكل اليمنية لا يتم الا عبر التشخيص العلمي والدقيق للمشكلة اليمنية التي تمتد إلى عشرات السنين والتي كانت سبباً للانقسامات عبر التاريخ.. متطرقاً إلى الإشكاليات التي تواجه الفيدرالية التي يطرحها البعض وخاصة في توزيع السكان والثروة مقابل الجغرافيا.

الباحثان الدكتور فؤاد الصلاحي والدكتور عبدالله أبو الغيث عقبا على بعض المشاركات منوهين بغياب الخطط والرؤى الممنهجة لقيادات الأحزاب حول رؤيتهم لشكل وماهية الدولة المدنية الحديثة واقتصارها على جهود وآراء شخصية للقيادات.

وأشارا إلى أهمية الحوار والاعتراف بالآخر والإقرار بحقوقه وحريته لما له من أهمية في خلق مقومات الحياة المشتركة وتقوية الروابط الإنسانية والوطنية ولدوره في بناء الديمقراطية وتوسيع مساحات الجدل الفكري والعقلاني.

وأثريت الجلسة الأولى التي شاركت فيها نخبة من الأكاديميين والباحثين وعدد من القيادات السياسية بالنقاشات والمداخلات التي ركزت على أهمية الحوار الفكري بين كافة الأطياف السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية للخروج برؤية يمكن أن تسهم في حل ومعالجة بعض القضايا الوطنية وفي مقدمتها القضية الجنوبية وقضية صعدة وإعداد دستور جديد وبناء الدولة المدنية الديمقراطية التي تقوم على التعددية السياسية واحترام الحقوق والحريات والمساواة بين المواطنين.

وسيعقد المنتدى الجلسة الثانية للحلقة غداً الخميس بمركز الدراسات والبحوث اليمني .